

الإحكام لابن حزم

القرآن وألفه دون النبي A .

ومما يبين بطلان هذا القول ببرهان واضح أن في بعض المصاحف التي وجه بها عثمان B إلى الآفاق واوات زائدة على سائرهما وفي بعض المصاحف { له ما في لسماءات وما في لأرض وإن } لهو لغني لحميد { في سورة الحديد وفي بعضها بنقصان هو .

وأيضاً فمن المحال أن يكون عثمان B أقرأ الخلفاء وأقدمهم صحبة وكان يحفظ القرآن كله ظاهراً ويقوم به في ركعة ويترك قراءته التي أخذها من فم النبي A ويرجع إلى قراءة زيد وهو صبي من صبيانته وهذا ما لا يظنه إلا جاهل غبي .

ومنها أن عاصماً روى عن زر وقرأ عليه لم يقرأ على زيد ولا على من قرأ على زيد شيئاً إلا أنه قد صح عنه أنه عرض على زيد فلم يخالف ابن مسعود وهذا ابن عامر قارئ أهل الشام لم يقرأ على زيد شيئاً ولا على من قرأ على زيد وإنما قرأ على أبي الدرداء ومن طريق عثمان . شيئاً زيد طريق من يأخذ لم حمزة وكذلك هما B

وقد غلط قوم فسموا الأخذ بما قاله رسول الله ﷺ وبما اتفق عليه علماء الأمة تقليداً وهذا هو فعل أهل السفسطة والطالبين لتلبيس العلوم وإفسادها وإبطال الحقائق وإيقاع الحيرة فلا شيء أعون على ذلك من تخليط الأسماء الواقعة على المعنى ومزجها حتى يوقعوا على الحق اسم الباطل لينفروا عنه الناس ويوقعوا على الباطل اسم الحق ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم وليجوزوه عند الناس .

كما يحكى عن فساق باعة الدواب أنهم يسمون أورايمهم بأسماء البلاد فإذا عرض الحمار للبيع أقسم بالـ { إن البارحة نزل من بلد كذا وكذا وهو يعني الآري الذي اعتلف فيه ويظن المبتاع أنه من جلب المذكور فهذا فعل أهل الشر والفسق .

وفاعل هذا في الديانة أسوأ حالا وأعظم جرماً من فاعله في سائر المعاملات فاعلم الآن أن قبول ما صح بالنقل عن النبي A وقبول ما أوجبه القرآن بنصه وظاهره